هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير الزيارة التتبعية للبرامج

برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي

كلية الهندسة المعمارية والتصميم

جامعة المملكة

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة التتبعية الأولى: 9–10 ابريل 2018

تاريخ المراجعة: 30 نوفمبر – 2 ديسمبر 2015

HC071-C2-F016

جدول المحتويات

1. نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج 2

2. المؤشر (1): برنامج التعلُّم 5

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 10

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 17

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 23

6. الاستنتاج 27

ملحق1 : الحُكم الخاص بكل توصية 28

ملحق 2: الحُكم الإجمالي 29

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2018

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج

تعدُّ الزيارة التتبعية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين جزءاً من منظومة ضمان الجودة المستمرة، والمراجعة، وإعداد التقارير، والتحسين.

وتنطبق الزيارة التتبعية على كافة البرامج الأكاديمية التي خضعت للمراجعة من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي وفق إطار مراجعة البرامج في الكلية، وصدر في حقها حُكم: "قدْرٌ محدودٌ من الثقة"، أو "غير جدير بالثقة".

ويعدُّ تقرير الزيارة التتبعية هذا مكوِّنًا أساسيًّا في عملية متابعة مراجعة البرامج، حيث تم تقييم التقدُّم المتحقق في برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي، والذي تطرحه جامعة المملكة، وذلك بتاريخ 9-10 أبريل 2018؛ استنادًا إلى إطار المراجعة المنشور، وسياسات وإجراءات هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

وقد تم إعداد الأجزاء التالية من هذا التقرير بوصفها جزءًا من المرحلة الثانية من دورة متابعة البرامج الأكاديمية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي / هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، والمشار إليها في دليل مراجعة برامج مؤسسات التعليم العالي، والصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي. وتقترن هذه المرحلة بعملية مستمرة لمراجعة وتحسين الجودة المؤسسية والأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي التي تمارس عملها في مملكة البحرين.

أولاً: أهداف الزيارة التتبعية

أ. تقييم التقدُّم المتحقق إزاء التوصيات الواردة في تقرير مراجعة برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي، كلية الهندسة المعمارية والتصميم، جامعة المملكة (استنادًا إلى المؤشرات الأربعة الموضوعة من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين)، منذ أن تمت مراجعة البرنامج في تاريخ 30 نوفمبر – 2 ديسمبر 2015.

ب. تقديم المزيد من المعلومات والدعم لعملية التحسين المستمرة للمعايير الأكاديمية، وتعزيز جودة التعليم العالي، وعلى وجه التحديد ما يقدم في برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي في جامعة المملكة، والتعليم العالي داخل مملكة البحرين ككل.

ثانيًا: نبذة عامة

أُجريت عملية مراجعة برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي في جامعة المملكة في مملكة البحرين، من قِبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، في تاريخ 9–10 أبريل 2018.

وقد كان الاستنتاج العام الذي خلُصت إليه لجنة مراجعة برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي في جامعة المملكة، أن البرنامج "قدْرٌ محدودٌ من الثقة ". وبناءً على ذلك، شملت الزيارة التتبعية مراجعة الأدلة التي قدمتها جامعة المملكة إلى إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وخطة التحسين، وتقرير التقدُّم والمواد المساندة له، والوثائق التي قُدِّمت أثناء الزيارة التتبعية، والمعلومات التي تحصلت عليها اللجنة أثناء المقابلات.

وقد كان الحُكم الذي أصدرته لجنة المراجعة الخارجية على برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي بخصوص كل مؤشر ما يلي:

المؤشر 1: برنامج التعلُّم؛ "**مستوفٍ** "
المؤشر 2: كفاءة البرنامج؛ " **غير مستوف**"
المؤشر 3: المعايير الأكاديمية للخريجين؛ " **غير مستوفٍ**"
المؤشر 4: فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ "**مستوفٍ**".

وقد أُجريت الزيارة التتبعية من قبل لجنة مراجعة مؤلفة من عضويْن. كما ركزت الزيارة التتبعية هذه على تقييم كيفية تعامل المؤسسة مع التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة الناتج عن مراجعة البرنامج في 30 نوفمبر – 2 ديسمبر 2015. وفيما يتعلق بكل توصية وردت ضمن كل مؤشرٍ من المؤشرات الأربعة، أصدرت لجنة المراجعة حُكمها فيما إذا كانت تلك التوصية "مُعالجة بالكامل"، "مُعالجة جزئيًّا، أو "غير

مُعالجة"؛ وذلك باستخدام المعايير المُدرجة في الملحق (1). كما أُصدر حُكم إجمالي فيما إذا كان هناك "تقدم جيد"، "تقدمٌ كافٍ"، أو "تقدمٌ غير كافٍ"؛ بناءً على المعايير المدرجة في الملحق (2).

ثالثاً: نبذة عامة حول برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي

طرحت كلية الهندسة المعمارية والتصميم برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي لأول مرة في العام الأكاديمي 2008–2009، وقد تخرجت الدفعة الأولى للبرنامج – ضمت طالبًا واحدًا – في العام الأكاديمي 2011–2012. ويقدم برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي من خلال قسم التصميم الداخلي، الذي يتطلع لتقديم طلب لاعتماد البرنامج من مجلس اعتماد التصميم الداخلي. وفي وقت الزيارة الميدانية الأولى، كان هناك (41) طالبًا مسجلا في البرنامج، ويساهم في تقديم البرنامج (7) من أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بدوام كامل، إلى جانب اثنين يعملان بدوام جزئي. ووفقا للإحصاءات التي قدمت من قبل المؤسسة أثناء الزيارة التتبعية، فقد تخرج (18) طالبًا منذ بدء تقديم البرنامج، كما يوجد الآن (23) طالبًا مسجلا في البرنامج، ويساهم في تدريسه (13) من أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بدوام كامل، واثنان آخران يعملان بدوام جزئي، وهما يساهمان أيضًا في تقديم برنامجين آخرين من برامج الكلية.

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي في جامعة المملكة للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر ديسمبر 2015، تحت المؤشر (1): برنامج التعلُّم؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 1.1: تعديل ميزان ونسق المشروعات ضمن المنهج الدراسي، للتأكد من وجود تركيز كاف على تفاصيل المشروعات، ومادة المشروع، والنظرية المطبقة.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

وفقا لتقرير التقدم، فقد تم مراجعة توصيفات العديد من المقررات الدراسية وتحديثها، بما في ذلك المقررات الدراسية لبرنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي، بناء على معايير مجلس اعتماد التصميم الداخلي؛ بغرض تحقيق توازن كامل بين نطاق المشروع، ومتطلباته من حيث التفاصيل والنظرية المطبقة. وكمثال على إجراء تلك التغييرات، هناك توصيفات مقرر: "استوديو التصميم الداخلي 311"، حيث تم إعادة تنظيم الجدول الزمني الخاص بتقديمه؛ للتركيز على التفاصيل التقنية أكثر من التخطيط العام. وهناك أيضا مقرر: "استوديو تصميم الأثاث 313"، الذي تم تعديله؛ للتركيز على مشروعات أكبر، وللتحقق من أن الوقت المخصص للمشروع يتناسب مع حجمه. وفي مقرر: "استوديو التصميم 312" تمَّ تقليص حجم المشروعات الداخلة فيه إلى جانب تقليص شروط التقديم؛ للتركيز بشكل أكبر على التصميمات التقنية. وتلاحظ لجنة المراجعة أن التركيز على المسائل التقنية بشكل أكبر من التركيز على تخطيط المكان / المساحات يعد جزءًا من التعبير عن الاختلاف. علاوة على ذلك، فقد تم إجراء تحليل بشكل معمق على التقدم عبر مجالات المقررات الدراسية الموزعة على أربعة مستويات للمنهج الدراسي؛ لضمان تحقق التكامل بين المقررات النظرية، ومقررات استوديو التصميم. وقد تم وضع مصفوفة توضح الربط بين المقررات القائمة على المشروعات والمقررات النظرية، حيث قام المجلس التابع لقسم التصميم الداخلي بمناقشتها واعتمادها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم تحديث مواصفات البرنامج ومراجعتها كجزء من مراجعته الدورية، حيث اعتمدت أيضا المواصفات المعدلة من قبل مجلسي القسم والكلية.

ووفقا لمواصفات البرنامج التي تم تعزيزها، ومحاضر اجتماعات مجلس القسم، والكثير من الأدلة المقدمة أثناء الزيارة الميدانية، والمقابلات مع كبار المديرين، والطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، يتضح أن هناك تعديلات كبيرة قد تم إدخالها على نطاق المشروعات. وقد بدا هذا جليًّا في مجموعة الأعمال المعروضة داخل الجامعة. كما اتضح أيضا وجود تحول كبير في توجه تركيز البرنامج، خاصة فيما يتعلق بنطاق العمل، وتفاصيل البحث، والتكامل بين الجوانب النظرية والعملية على المستوى الأوسع لمحتوى البرنامج، وتحديدًا فيما يتعلق بتصميم المشروعات. وقد كان من المفيد التطرق إلى أمثلة لمشروعات قائمة على نطاق عمل محدود جدًا، مثل مشروع الكشك، والذي تمتع بميزة إضافية؛ لكونه قائمًا على أرض الواقع، على نحو ما نوقش أثناء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس. ومن الواضح أن هذا الأمر هو أحد أولويات أعضاء هيئة التدريس، فهو مسجل رسميًّا ضمن الأدلة المقدمة، ويتجلى من خلال الأعمال التي ينتجها الطلبة الذين تم مقابلتهم، والمثبت ملكيتهم لها. ويعد ربط البرنامج بمعايير مجلس اعتماد التصميم الداخلي، وبمجالات مخرجات التعلم ذو منفعة إضافية في تسلسل الربط أفقيًّا، وعبر مختلف المستويات – حيث يساعد الطلبة بشكل أكبر على قياس مستوى تقدمهم، وتحديد وجهتهم بعد التخرج. وعلى الرغم من تقدير اللجنة للتفاصيل الواردة في هذه الأساليب لدعم التعلم، وللملف الثري الخاص بطرح برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي، إلا أنها توصي بأنه ينبغي على القسم مواصلة مراجعة النطاق والتفاصيل المعقدة للمشروعات، والتي من الممكن طرحها بطرائق أخرى عبر مختلف مستويات / طوابق البناء، أو من خلال "مسارات" أخرى – قيد التطوير – في السينوغرافيا والتصميم التحويلي. ومن ثم، ترى لجنة المراجعة أن هذا أحد المجالات التي تحتاج إلى التطوير المستمر، وتقر بأن هذه التوصية معالجة جزئيًّا.

توصية 1.2: إعادة النظر في ملف توزيع الطلبة على مواقع التدريب العملي والمطروحة بشيء من التفصيل، وفقا للمدخلات من الجهات الصناعية المشاركة، والنظر في زيادة مدة التدريب؛ لكي تمنح الطلبة فرصة أكبر للتعلم القائم على العمل، وضمان تحقيق مستوى متوازن ومناسب من الخبرة.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

وفقا لتقرير التقدم، قام القسم بإجراء مقايسة مرجعية بصفة غير رسمية عبر شبكة الإنترنت مع (10) جامعات محلية، وإقليمية، ودولية، في العام الأكاديمي 2014–2015، بغرض مقارنة الممارسات المهنية، وما تتضمنه من تدريبات ميدانية. وهناك ثلاث جامعات: الجامعة الأهلية، وجامعة فرجينيا كومنولث،

وجامعة ديربي، قد تم التشاور معها بشأن إجراء مقايسة مرجعية رسمية لفترة التدريب العملي، وفقًا لما ورد في المقابلات مع كبار المديرين، وأعضاء هيئة التدريس. وقد وافق مجلس الجامعة على توصيات كل من الكلية والقسم بشأن زيادة فترة التدريب العملي من (200) ساعة تدريبية إلى (240) ساعة في العام 2015–2016، ثم إلى (300) ساعة في العام 2016–2017. ويعد التعديل الذي أجري على فترة التدريب العملي متناسبا مع فترة التدريب المقدمة في البرامج الأخرى المذكورة في تقرير المقايسة المرجعية، وقد يزيد عنها أحيانا، كما تبين أن مستوى مقرر التدريب العملي يتناسب مع المقررات المماثلة المطروحة من قبل الجامعات الأخرى. واتضح من المقابلات مع الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، وجود توافق في الرد على الأسئلة الموحدة التي وُجِّهتْ بشكل مباشر إلى كل من المرشد الأكاديمي والمشرف على التدريب حول النقاط الرئيسة لعملية التدريب العملي، حيث يتم الحفاظ على تحقيق التوازن في الخبرات التي يكتسبها الطلبة من خلال التخطيط المبين في إجراءات التدريب العملي، ومن خلال طرائق التقييم والتعلم، والمقابلات الميدانية مع الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، وكبار الموظفين، وكذلك من خلال الفحص الشامل لاستمارات التدريب العملي الخاصة بالطلبة. كما يتم محاذاة طرائق التعليم والتعلم مع جميع مخرجات التعلم المطلوبة لمقرر التدريب العملي، والتي تشمل تطوير اقتراحات التصميم الداخلي لمختلف أنواع المباني، حيث يتم تقييمها من قبل التحكيم النهائي. وبشكل عام، فإن الزيادة في عدد ساعات فترة التدريب من (200) إلى (300) ساعة تدريبية يعد خطوة إيجابية، وترى اللجنة أنَّ الإجراءات المتخذة تعالج هذه التوصية معالجة كلية.

توصية 1.3: *تطوير آلية مناسبة؛ لتضمن تحقيق الانسجام في خبرات الطلبة داخل المقررات الدراسية المتنوعة من خلال تطوير آليات مثل منتديات أعضاء هيئة التدريس / الطلبة، حيث يكون في الإمكان مراقبة الوعي العام بمحتوى المقررات الدراسية ومناقشتها.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

وفقا لتقرير التقدم والأدلة المقدمة، نظم القسم المنتدى الأول لأعضاء هيئة التدريس والطلبة في 26 مارس 2017، لمناقشة غايات البرنامج وأهدافه، ومخرجات التعلم المتوقعة منه، فضلا عن مناقشة محتوى المقررات الدراسية المختلفة، ومواصفات الخريجين، ومعايير مجلس اعتماد التصميم الداخلي؛ مما أتاح الفرصة أمام الطلبة لمقابلة أقرانهم، وأعضاء هيئة التدريس، ورئيس القسم، وعميد الكلية. وقد طرحت بعض

الاقتراحات في المنتدى الأول، بشأن تحسين المحتوى، وتقديم بعض الموضوعات الدراسية مثل المنسوجات والإكسسوارات، كما وافق أعضاء هيئة التدريس أيضا على تسهيل سبل التعاون بين الطلبة. وفي المنتدى الثاني الذي عقد في نوفمبر 2017، قدمت اقتراحات عملية؛ لتخفيض حجم العبء الأكاديمي المُلقى على عاتق الطلبة في استوديوهات التصميم، منها استطلاع آراء المستخدمين في المقرر الخاص باستوديو التصميم (1)، إلى جانب بعض الشئون المتعلقة بالتصميم في المقرر الخاص باستوديو التصميم (2). وبينما طرحت بعض التفاصيل – المثيرة للاهتمام – خلال منتدى الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، التي منها على سبيل المثال البحث المتوازي في تقنية (النانو)، والطرائق التقليدية لإنتاج المنسوجات، غير أن اللجنة تنصح الكلية أن تكون حذرة بشأن النظر إلى خريجي التصميم الداخلي كفنيين يعملون لمساعدة المهندسين المعماريين. وسوف يتسع نطاق منتدى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس نسبيًّا، وكذلك ستزداد فرص عقده عند الانتقال إلى المبنى الجديد. ويتيح هذا التطوير للحرم الجامعي فرصا للطلبة وأعضاء هيئة التدريس؛ للاتفاق على أساليب مطورة؛ لاستغلال مساحة الاستوديو، وإعادة النظر في تحديد الأماكن التي يمكن أن تتم فيها أنشطة "الاستوديو". ويواصل البرنامج تقديم التهيئة واستطلاعات الرأي الخاصة بالمقررات الدراسية؛ مما يتيح تبادل الآراء في هذا الشأن. ومن ثم، ترى لجنة المراجعة أن هذا أحد المجالات التي تحتاج إلى التطوير المستمر، وتقر بأن هذه التوصية معالجة جزئيًّا.

توصية 1.4: *تطوير وتعزيز آليات التغذية الراجعة؛ لتشمل المزيد من الفرص للطلبة؛ لتلقي تغذية راجعة تحريرية حول كلٍّ من التقييمات التكوينية والتجميعية.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

تشير الأدلة المقدمة إلى أنَّ مكتب ضمان واعتماد الجودة التابع لجامعة المملكة قد عدل من استمارات التقييم؛ لتضم جزءًا مخصصًا لأعضاء هيئة التدريس؛ لكتابة التغذية الراجعة فيه، فضلا عن تعليقاتهم المكتوبة على أوراق الطلبة المقدمة إلى لجنة المراجعة. بالإضافة إلى تعديل الأدلة الإرشادية الخاصة بلجان تحكيم التصميم والاستمارات؛ لتضم قسمًا خاصًّا بكتابة التغذية الراجعة، والإرشادات الواضحة بشأن كيفية كتابتها. وتتطلب هذه الوثائق من أعضاء لجنة التحكيم أن يقوموا بمناقشتها، ونقدها، وتقييم المشروع، وتدوين التغذية الراجعة بشأنها، بدلا من الاعتماد على تقديم التغذية الراجعة بصورة شفهية فقط، وقدم أعضاء هيئة التدريس الأدلة على أن هذه الوثائق تستخدم فعليًّا في البرنامج، كما تشير الوثائق المقدمة

إلى وجود أدلة على تقدم الطلبة من مرحلة ما قبل التحكيم وصولا إلى التحكيم النهائي. علاوة على ذلك، فإن التسهيلات الخاصة بكتابة التغذية الراجعة التي يوفرها مركز إدارة التعلم قد تم تعزيزها؛ لتمكن أعضاء هيئة التدريس من تحميل تعليقاتهم في ملفات للتغذية الراجعة خاصة بكل طالب على حدةٍ، وتطبيق الأدوات الرقمية المستخدمة لإبداء التعليقات على الملفات المقدمة من قبل الطلبة، وهناك فرص للحصول على تغذية راجعة أكثر تفصيلا يوفرها مركز إدارة التعلم. كما عبر الطلبة عن حماسهم تجاه هذه الوسيلة؛ للتواصل معهم بشأن أعمالهم، وكيفية تحسينها، وأشاروا إلى أنَّ التغذية الراجعة المقدمة لهم تستخدم بوصفها إحدى النقاط المرجعية في الاجتماعات التعليمية، حيث تساعدهم على دعم المناقشات بمحتوى من التغذية الراجعة المكتوبة. وفي ضوء الأدلة المقدمة والتغذية الراجعة من الطلبة، تخلص لجنة المراجعة إلى أن هذه التوصية معالجة كليًّا.

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي في جامعة المملكة للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر ديسمبر 2015، تحت المؤشر (2): كفاءة البرنامج؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 2.1: إعادة النظر في القيم الخاصة ببرنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي، وتوضيح كيف ميز البرنامج نفسه كبرنامج مختلف ومنفصل في طرحه عن برنامج الهندسة المعمارية.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

تلاحظ لجنة المراجعة التغييرات الجوهرية التي أدخلت على فريق البرنامج (أعضاء هيئة تدريس إضافيين ومؤهلين للتصميم الداخلي)، وكذلك على القيم الخاصة بالبرنامج، والتي تميزه عن برنامج الهندسة المعمارية، ولكنها تسعى إلى استغلال أوجه التقارب بينهما بما يصب في مصلحة الطلبة، وذلك من خلال تطوير المرافق، نقل ورش العمل وجعلها أكثر تخصصا، وتوسعة الحرم الجامعي، وأخيرًا من خلال تحقيق التكامل بشكل أقرب بين محتوى البرامج، وأعمال المقررات الدراسية المتعلقة ببعضها البعض. وفقًا لتقرير التقدم، فقد تم مراجعة توصيفات البرنامج وتحديثها؛ لتعكس أهداف البرنامج المعدلة وفلسفته، بما يضمن التمييز بين برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي، وبرنامج بكالوريوس العلوم في الهندسة المعمارية، فضلا عن تعديل توصيفات المقررات المشتركة بينهما؛ لتأكيد الاختلاف بين التخصصين، خاصة فيما يتعلق بأعمال المقررات الدراسية، والمشروعات المكلف بها الطلبة. وأثناء المقابلات مع كبار المديرين والطلبة، أكدوا على التداخل بين البرنامجين في العديد من المقررات التأسيسية والاختيارية، خاصة في المقررات ذات الصلة بالتاريخ، ونظريات العمارة، والتصميم والفنون. ولدى الطلبة رؤية خاصة تجاه هذا التداخل، حيث يرونه أحد السمات القوية التي تميز برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي المقدم من قبل جامعة المملكة، بالمقارنة مع غيرها من الجامعات الخاصة في مملكة البحرين، كما أنه يمثل فرصة لهم لتبادل الأفكار، والتعاون المثمر مع طلبة الهندسة المعمارية.

وطبقًا لمواصفات البرنامج المعدلة، فإنها تتمركز حول محور مميز تحديدا فيما يتعلق بعملية الهدم وإعادة البناء داخل الأماكن المغلقة، فضلا عن التأثيرات البيئية، وتأثير عوامل الاستدامة على تصميم البيئات العمرانية والمنتجات. ويتوقع أيضا من خريجي التصميم الداخلي أنَّ يتخصصوا في تصميم المساحات للبيئات العمرانية، وتصميم المسرح، والتركيز على تصاميم الإضاءة والصوتيات، والتصميم التحولي، وهو ما تم تأكيده أثناء المقابلات مع كبار المديرين. وترى لجنة المراجعة أنَّ التصميم الداخلي للمسرح / المشاهد المسرحية (سينوغرافيا)، والتصميم التحولي، هما اثنان من المجالات التي يمكن من خلالها تطوير قنوات إيجابية؛ لخلق فرص عمل لخريجي البرنامج. وتقر لجنة المراجعة بأن نظام المسارات يمثل نهجًا إيجابيًّا في تقديم طرح مميز للبرنامج، والذي تسعى الكلية إلى تحقيقه، وتخلص اللجنة إلى أن هذه التوصية معالجة كليًّا.

توصية 2.2: تطوير وتنفيذ خطة للتعيين لموازنة نسبة أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في التصميم الداخلي لتدريس برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

تم مراعاة التوصية الواردة في تقرير المراجعة الخاص بهيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين عند وضع خطة القوى العاملة لقسم التصميم الداخلي للعام 2016–2017. وقد قام رئيس القسم بملء الوثيقة الخاصة بمواصفات الوظائف الشاغرة، والتي ألقت الضوء على حاجة القسم إلى توظيف المزيد من أعضاء هيئة التدريس؛ لتدريس عدة مجالات مثل: التاريخ ونظريات الفن، والتصميم والهندسة المعمارية، والممارسة المهنية وتنظيم المشروعات، والإنشاءات الداخلية والترميم، وتطبيقات الحاسوب والخدمات التقنية. واستنادًا إلى إجراءات التعيين الرسمية الخاصة بجامعة المملكة، فقد تم تلقي السير الذاتية التي وقع عليها الاختيار، وقام القسم بإجراء مقابلات مع المرشحين المحتملين، واختير ثلاثة منهم، انضم اثنان إلى جامعة المملكة في الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2017–2018، واعتذر المرشح الثالث؛ نظرًا لطول الوقت المطلوب للحصول على موافقة مجلس التعليم العالي. ويعمل حاليًا في قسم التصميم الداخلي اثنان من الأساتذة المشاركين، وأستاذٌ مساعد واحدٌ ومحاضرٌ واحدٌ؛ يساهمون في تقديم اثنين من برامج الكلية، ويعملون بدوام كامل (72.55% يدرسون في برنامج التصميم الداخلي، 27.45% يدرسون في برنامج الهندسة المعمارية)، ويساهم (9) من أعضاء هيئة التدريس التابعين لقسم الهندسة المعمارية بنسبة (5.6%)

في تدريس برنامج التصميم الداخلي، ويخطط القسم لتعيين عضو واحد إضافي في هيئة التدريس من المتخصصين في تصميم رموز، وتصاميم قطاع التجزئة، والتصاميم الخاصة بإعطاء طابع خاص، وهُوِيَّة مميزة للأماكن، كما ورد في "خطة القوى العاملة" للعام 2017–2018.

وبشكل عام، هناك تحدٍّ واضحٌ حول مسألة تعيين أعضاء هيئة التدريس، واستبقائهم بصفة خاصة، حسب الإحصاءات المقدمة من الكلية أثناء الزيارة التتبعية، وقد انخفض معدل تغير أعضاء هيئة التدريس من (16.6%) في العام 2012–2013، إلى (0%) في العام 2013–2014، ثم ارتفع مرة أخرى من (9%) في العام 2014–2015، إلى (45%) في العام 2015–2016، وفي العام 2016–2017، كان معدل تغير أعضاء هيئة التدريس (10%). وتعرِّفُ الإدارةُ العليا معدلَ الاستبقاء الضعيف كأحد عناصر الخطر، وقد قدمت اقتراحات لإدخال التعاقد الطويل الأجل، وزيادة المرتبات، والبدلات، والعلاوات. وتشير المقابلات مع الإدارة العليا إلى سعي الكلية لزيادة أعداد الطلبة الملتحقين بها، وهو ما يتطلب تعيين المزيد من أعضاء هيئة التدريس، حيث إنَّ النسبة الحالية بين عدد أعضاء هيئة التدريس، وعدد الطلبة في برنامج بكالوريوس علوم الهندسة المعمارية هي (18:1)، وفي برنامج التصميم الداخلي هي (16:1). وتلاحظ اللجنة أيضا أن عدد الطلبة الملتحقين ببرنامج التصميم الداخلي قد انخفض من (35) طالبًا في العام 2015–2016، إلى (23) طالبًا في العام 2017–2018، ويرجع ذلك إلى إيقاف القبول في البرنامج من قبل مجلس التعليم العالي، والذي من المرجح أن يكون له تأثير سلبي على الجهود الرامية إلى جذب واستبقاء المزيد من أعضاء هيئة التدريس الأكفاء إذا استمر هذا الإيقاف. ومن ثم، تقر لجنة المراجعة بجهود الكلية في معالجة هذه التوصية جزئيًّا، وتوصي بأنه ينبغي على الكلية مواصلة تنفيذ خطة القوى العاملة، ووضع آلية للتخفيف من خطر انخفاض معدل استبقاء أعضاء هيئة التدريس في الكلية.

توصية 2.3: *إعداد خطة لإدارة المخاطر لبرنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي؛ لتحديد المخاطر المختلفة، والتخفيف من احتمالية وقوعها.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

وضعت جامعة المملكة – في نوفمبر 2017 – خطة مركزية للتعامل مع حالات الطوارئ، والكوارث، والمطر، كما قامت الجامعة بإعداد، وتطوير مجموعة من السياسات والإجراءات لإدارة المخاطر، وقد قامت بمراجعتها لجنة مراجعة السياسات التابعة للجامعة في العام 2016–2017. وتنص هذه السياسة على

التزام المؤسسة بضمان سرعة الاستجابة تجاه المخاطر الطارئة، والمتغيرة، وهي تحدد الالتزامات الملقاة على عاتق الإدارة العليا، وأعضاء هيئة التدريس بإبلاغ لجنة إدارة المخاطر في الجامعة بأي أنشطة ذات طبيعة خطرة، كما يشير الإجراء الخاص بإدارة المخاطر إلى أنه يطلب من كل قسم إعداد "خطة الاستجابة للمخاطر"، وتقديمها إلى لجنة إدارة المخاطر في الجامعة؛ للموافقة عليها. وينبغي على كل قسم أن يبلغ لجنة إدارة المخاطر في الجامعة بشكل منتظم عن وضع المخاطر لديه، وأن يقوم بتحديث تسجيله على شبكة الإنترانت الداخلية، وفقًا للإجراءات المطبقة. ووفقًا لتقرير التقدم والمقابلات مع كبار المديرين، قامت كلية الهندسة المعمارية، والتصميم بإعداد خطة الاستجابة للمخاطر بناء على مجموعة كبيرة من سيناريوهات المخاطر المتوقع حدوثها سواء على المستوى الأكاديمي أو الإداري، والتي يقوم بتحديدها العميد ورؤساء الأقسام، وتحتوي هذه السيناريوهات على مجموعة من المخاطر المحتمل حدوثها بدرجة عالية أو متوسطة، ومنها على سبيل المثال المعدل الضعيف لاستبقاء أعضاء هيئة التدريس، والذي قدمت عدة اقتراحات بشأنه، إلا أنه لا يوجد دليل على تنفيذها، وكذلك تلك المخاطر المتعلقة بفقد السجلات الورقية الخاصة بالطلبة، والمستندات الإدارية، والتي تُصنَّفُ بأنها من المخاطر المحتمل حدوثها بدرجة منخفضة، وقد اتخذت عدة إجراءات فعلية بشأن التقليل من احتمالية حدوثها.

وتلاحظ لجنة المراجعة أن خطة عمل الكلية تقتصر على إيقاف القبول بالبرنامج، والذي يصنف بأنه من المخاطر المحتمل حدوثها بدرجة عالية، والتي لها تأثير كبير على استمرارية قطاع الأعمال المرتبطة بالبرنامج، كما تلاحظ اللجنة قلة الاكتراث بالمخاطر المتعلقة بفقدان سجلات الطلبة، أو إفساد دقة النتائج. ووفقا لتقرير المراجعة الصادر عن هيئة جودة التعليم والتدريب للعام 2015، والذي يوصي بإعداد خطة لإدارة المخاطر من قبل برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي تحدد التطبيق المنسق والفعال من حيث التكلفة للمصادر؛ من أجل تقليل، ومراقبة احتمالية وقوع الحوادث غير المرغوب فيها، أو السيطرة على آثارها، لاسيما تلك الحوادث المتصلة بفقدان السجلات، أو تخريبها فيما يتعلق بدقة النتائج. ولذا، تخلص لجنة المراجعة إلى أنَّ الكلية لم تتخذ إجراءات كافية لمعالجة هذه التوصية معالجة كلية، والتي قدمت أساسًا بشأن أمن وسلامة سجلات الطلبة ودقة النتائج، وترى اللجنة أن هذه التوصية معالجة جزئيًّا.

توصية 2.4: *تحديث مقتنيات المكتبة بشكل منتظم لتشمل كتبا ذات طبيعة نقدية، وقوائم الكتب المدرجة للمطالعة.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

وفقًا لتقرير التقدم، فإن قائمة الكتب المدرجة للمطالعة في المكتبة قد تم تعديلها وتحديثها كجزء من التعديلات السنوية لقائمة الكتب المرجعية، والتي تتم؛ بغرض التأكد من توفر ثلاث نسخ مختلفة على الأقل من الكتب الدراسية الحديثة المتعلقة بالمقررات. علاوة على ذلك، فقد وضع القسم تقريرًا لتحليل الثغرات، والذي تم على أساسه التقدم بطلبات لشراء الكتب، فضلا عن شراء (56) من الإصدارات العلمية الحديثة في العام الأكاديمي 2016–2017، وتلاحظ اللجنة أن قائمة الكتب يغلب عليها الطابع العملي / التطبيقي، مع إلقاء الضوء على بعض الموضوعات النظرية / النقدية، وينبغي أن يكون لقيم البرنامج تأثيرٌ على الإطار النقدي؛ يمتد إلى اختيار الأدبيات ذات الصلة. ونظرًا لوجود هذه الجوانب التي تحتاج إلى التحسين المستمر، ترى لجنة المراجعة أن هذه التوصية معالجة جزئيًّا.

توصية 2.5: *المشاركة الكاملة في خطط إعادة تطوير الحرم الجامعي، وتوفير قاعدة واسعة لمشاركة الأطراف ذات العلاقة، لاسيما الطلبة والخريجين؛ للتأكد من أن استوديوهات التصميم، وورش العمل، ومختبرات الحاسوب (من حيث الصناعة وتقنية المعلومات) مناسبة للغرض الذي وجدت من أجله.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

خلال الزيارة الميدانية، أجريت جولة في المرافق التابعة لكلية الهندسة المعمارية والتصميم، وفي المبنى الجديد، حيث تخطط له جامعة المملكة أن يكفي لاستيعاب (5) استوديوهات جديدة للتصميم. وقد علمت لجنة المراجعة أن كل استوديو من هذه الاستوديوهات تتراوح مساحته من (55.6) إلى (60.3) مترًا مربعًا، وسيتم تجهيزه بلوحات رسم قابلة للطي (تصميم سهل الاستخدام)، وإتاحة مختلف حلول التخزين لكل طالب؛ ليتمكن من حفظ اللوحات، ومطويات وأدوات الرسم. وقد علمت اللجنة أيضا أن الطلبة سوف ينتقلون إلى المبنى الجديد بعد الفحص والاعتماد من قبل الهيئات النظامية ذات الصلة. كما قدمت إلى اللجنة أدلة تضم رسمًا للمبنى القائم في جامعة المملكة، ورسمًا للمبنى الجديد، ووصفًا لشكل طاولات الرسم والخزائن.

وبالإضافة إلى الاستوديوهات الخمسة الجديدة، يحتوي الحرم الجامعي على (4) استوديوهات للرسم بطاقة استيعابية إجمالية تضم (75) طاولة للرسم، ومختبرين للحاسوب مع (40) جهازًا من أجهزة محطات الأعمال؛ تُستخدمُ من قبل طلبة الكلية. بينما تلاحظ اللجنة أن الاستوديوهات الأربعة لم يتم تجديدها بعد، كما لوحظ من تقرير المراجعة للعام 2015، الخاص بهيئة جودة التعليم والتدريب، فإن الاستوديوهات الحالية غير مناسبة للغرض من استخدامها من حيث التقنيات المتاحة، كما لم تخصص الكلية لكل طالب مساحة كافية للتصميم مع طاولة للرسم ذات حجم مناسب لكل طالب على حدة من طلبة البرنامج؛ ليستخدمها على مدار الفصل الدراسي كاملا. وهناك أيضا ورشة العمل الخاصة بصناعة المجسمات، والتي تحتوي على طاولات للرسم. ووفقًا لتقرير التقدم، يتشارك الطلبة هذه الأماكن حاليًا في ممارسة أنشطة التعلم غير الرسمية الخاصة بمجال التصميم؛ مما يسهم في تطوير تصاميمهم سواء في مجال النحت، أو الرسم.

وطبقًا لما ورد في تقرير التقدم والأدلة المقدمة، قام قسم التصميم الداخلي بمقايسة مرجعية لورش العمل، ومختبرات الحاسوب إزاء جامعة ديربي، وجامعة فرجينيا كومنولث في قطر من خلال اتفاقيات تعاونية. وبناء على تحليل المقاسية المرجعية، وتوصيات مستشار مجلس التعليم العالي، تم تجهيز ورشة العمل الخاصة بصناعة المجسمات بعشر آلات، وبمحطة عمل لصناعة الزجاج، فضلا عن الأدوات المستخدمة في أعمال الجبس. وقد تم تحديد المواصفات الخاصة بالتجهيزات الموصي بها؛ للتأكد من ملاءمتها للبيئة وللمعايير المحلية. وأثناء الجولة التفقدية داخل المباني، علمت اللجنة أن بعض التجهيزات قد تم شراؤها مثل الأدوات المستخدمة في أعمال الزجاج المعشق، وفي أعمال الجبس، وأدوات المختبرات البيئية، وتم أيضا تزويد مختبرات الحاسوب ببرمجيات جديدة. وعامة، وترى اللجنة أن هذه التوصية معالجة جزئيًّا. وتوصي بأنه ينبغي على الكلية أن تطور بشكل أوسع من وضع الاستوديوهات المستخدمة وورشة العمل الخاصة بصناعة المجسمات؛ لتلبية احتياجات أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وتزويدهم بمكتبة للمواد الخام / العينات، وتوفير مساحات للتعلم الاجتماعي، بحيث يمكن أن تشمل هذه المساحات مناطق داخل المكتبة، أو المناطق المجاورة للاستوديوهات، ويمكن أيضا مضاعفة هذه المساحات عن طريق ضم المناطق الخارجية المستخدمة للاستراحة، كما أنَّ الممرات نفسها يمكن أن تستغل كمساحات ممتازة؛ لعرض الأعمال التي مازالت قيد التنفيذ، أو الأعمال الخاصة بالمساهمين الخارجيين المدعوين للمشاركة بأعمالهم.

توصية 2.6: *تطوير وتنفيذ سياسة وإجراء شاملين لمعالجة الاحتياجات الخاصة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

قام مكتب ضمان واعتماد الجودة التابع للجامعة، ووحدة دعم وإرشاد الطلبة، وقسم الموارد البشرية بوضع سياسة جديدة ومجموعة من الإجراءات تصف بشكل واضح ترتيبات الدعم التي يمكن توفيرها للطلبة ذوي صعوبات التعلم و / أو الحركة أو المهارة. وتؤكد هذه السياسة التزام جامعة المملكة بمتطلبات الهيئات النظامية وقوانينها، فضلا عن التزامها بضمان تحقيق العدالة والمساواة في الوصول لجميع مصادر التعلم، وتوفير خبرة تعلم مماثلة لجميع طلبة البرنامج سواء المسجلين حاليًا، أو المحتمل التحاقهم مستقبلا. وتشمل ترتيبات الدعم المقدمة: أولوية التسجيل / الالتحاق، توفير مدونين للملاحظات، توفير مترجمين وقارئين للامتحانات، فضلا عن التدريب على استخدام التكنولوجيا المساعدة. وتوضح هذه الإجراءات دور ومسئوليات كل من وحدة دعم وإرشاد الطلبة، ولجنة القبول في الجامعة، وعمداء الكليات، ورؤساء الأقسام.

وقد قامت لجنة مراجعة وتطوير البرامج التابعة للجامعة بمراجعة هذه السياسات والإجراءات، وقام مجلس الجامعة باعتمادها. ويشتمل الكتيب الإرشادي للموظفين على قسم خاص بالأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة؛ تم إضافته مؤخرًا، على نحو ما ورد في المقابلات مع أعضاء من وحدة التخطيط والتطوير، ومن قسم الموارد البشرية، ووحدة دعم وإرشاد الطلبة. ويؤكد الكتيب الإرشادي التزام جامعة المملكة بالمتطلبات النظامية، خاصة فيما يتعلق بالسماح للموظفين وكذلك الزائرين ذوي الاحتياجات الخاصة، أو الظروف الصحية بالوصول إلى مرافقها. وقد اتضح من خلال المقابلات، وعي هؤلاء الأعضاء بأدوارهم ومسئولياتهم، على النحو المبين في السياسات والإجراءات ذات الصلة. كما تؤكد الأدلة المقدمة أنه تم تزويدهم بالتدريب / الإرشاد فيما يخص كيفية التعامل مع الطلبة ذوي صعوبات التعلم. وبشكل عام، ترى اللجنة أن هذه التوصية معالجة كليًّا.

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي في جامعة المملكة للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر ديسمبر 2015، تحت المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 3.1: *إجراء المقايسة المرجعية للبرنامج بصفة رسمية، ومقارنتها بمعايير الجهات الاحترافية، وببرامج التصميم الداخلي المحلية، والإقليمية، والدولية الرائدة وبصورة منتظمة، وأن توسع نطاق المقايسة المرجعية؛ لتشمل طرائق التعليم والتعلم، ومصادر التعلم، ومعايير الطلبة.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

وفقا لإجراءات المقايسة المرجعية التي وضعتها جامعة المملكة مؤخرًا، أرسل قسم التصميم الداخلي خطابات إلى عدة جامعات إقليمية ودولية يطلب فيها توقيع اتفاق رسمي؛ للبدأ في إجراء مقايسة مرجعية معها، وقد رحبت بعض الجامعات، واستجابت بتوقيع اتفاق رسمي، وهي جامعة ديربي في المملكة المتحدة، جامعة فرجينيا كومنولث في قطر، الجامعة الأهلية في البحرين. ووفقًا لإجراء المراجعة السنوية للبرنامج، فقد قام القسم بإجراء مقايسة مرجعية لبرنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي إزاء معايير مجلس اعتماد التصميم الداخلي، وهو ما يتضح من خلال وثيقة الربط بين مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومعايير مجلس اعتماد التصميم الداخلي، وكذلك من خلال المصفوفات التي تم وضعها؛ لمساعدة أعضاء هيئة التدريس في تصميم، وإعداد مواد التعليم والتعلم اللازمة؛ لتلبية المعايير التي تم ربط البرنامج بها. كما يوجد لدى قسم التصميم الداخلي حاليًا اتفاقيات تعاون مع جامعة فرجينيا كومنولث، والجامعة الأهلية؛ لتبادل المعلومات حول أهداف البرنامج وغاياته، وبنية المنهج الدراسي، ومواصفات المقررات الدراسية، واستوديوهات التصميم، وورش العمل، ومختبرات الحاسوب. فضلا عن إجراء مقايسة مرجعية؛ لمحاذاة طرائق التدريس والتقييم ومصادرهما إزاء اثنتين من الجامعات الأخرى. وقد تم تحديد ثغرات عديدة، واقترحت بعض الإجراءات؛ لمعالجة هذه الثغرات، واشتملت هذه الإجراءات على مبادرات؛ لعمل مسابقة في التصميم، وتشجيع الطلبة على إعداد الملفات التي تضم مشروعاتهم.

وتلاحظ اللجنة أنه على الرغم من تقديرها الواضح لعملية المقايسة المرجعية، غير أنه من الممكن الاستفادة منها بشكل أكبر إذا تم تنفيذها بطريقة منهجية، وعلى فترات زمنية منتظمة؛ ونظرًا لاستناد المقايسة المرجعية بشكل رئيس على المؤسسات الوطنية والإقليمية، فإنه يمكن توسيع نطاقها بشكل أكبر، ومن الضروري أيضًا النظر إلى المنفعة المتبادلة التي تحققها هذه العملية بالنسبة للجامعات المشاركة، كما أن هذا سيساعد على إبراز ما تتمتع به جامعة المملكة من أساليب قوية للتعلم. علاوة على ذلك، فإن عقود الاتفاقيات المتبادلة يجب أن يكون لها إطار زمني محدد، ربما يمكن تحديده بالتوافق مع المراجعة الدورية للبرنامج؛ مما يسمح – مع مرور الوقت – بمراقبة التحسينات المستمرة في البرنامج بشكل أكثر فاعلية وكفاءة. ونظرا لوجود هذه الجوانب التي تحتاج إلى التحسين المستمر، ترى لجنة المراجعة أن هذه التوصية معالجة جزئيًّا.

توصية 3.2: ***أن تكون سياسات وإجراءات التقييم منفذة بصورة متسقة، وتخضع للمراقبة، وضمان أن تكون معايير التقييم لجميع أنماط التقييم مفصلة وواضحة.***

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

وفقًا لتقرير التقدم والأدلة المقدمة، قامت لجنة التعليم والتعلم والتقييم التابعة للكلية بتعديل معايير تقييم مقررات التصميم والمقررات النظرية، فضلا عن تعديل إجراءات لجان التحكيم القبلي، والتحكيم النهائي لمقررات التصميم. وقد أجريت هذه التعديلات استجابة لتقرير المراجعة للعام 2015، الصادر عن هيئة جودة التعليم والتدريب؛ والذي يشير إلى أن طلبة البرنامج لم يحصلوا على قدر كاف من التغذية الراجعة، كما أنَّ معايير التقييم غير واضحة في بعض المقررات؛ مما يقلل من قيمة ما حصلوا عليه من تغذية راجعة. فضلا عن ذلك، وكما أشير إليه في (التوصية: 1.4) من هذا التقرير، فإن مكتب ضمان واعتماد الجودة التابع للجامعة قد عدل من استمارات التقييم، بحيث تشتمل على جزء مخصص لأعضاء هيئة التدريس لكتابة التغذية الراجعة، فضلا عن كتابة تعليقاتهم على الأوراق المقدمة من قبل الطلبة. كما يقوم المكتب أيضا بإجراء التدقيق الداخلي عند نهاية كل فصل دراسي؛ لمراقبة تنفيذ إجراءات التقييم المعدلة. أشارت المقابلات مع الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس أثناء الزيارة التتبعية إلى وجود نهج شامل للتقييم، فضلا عن وجود شعور قوي بالتفكير المتكامل؛ يتجلى بين بعض أعضاء هيئة التدريس. وتلاحظ اللجنة – مع *التقدير* – حقيقة أن الطلبة يشعرون بالرضا تجاه كيفية إجراء عملية التقييم وشفافية هذه العملية، وترى اللجنة أيضًا أن معايير التقييمات المعدلة تعد مفصلة وواضحة. وعلى الرغم من ذلك، ترى لجنة المراجعة أنه ينبغي على الكلية إعادة النظر في إدخال المزيد من التحسينات على وضع التقييمات، ومن

هذه التحسينات، على سبيل المثال، تطوير أعضاء هيئة التدريس مهنيًّا، والتي تدعمها لجنة التعليم والتعلم والتقييمات في الجامعة، والدمج بين بعض نقاط القوة التي يحققها الاستخدام المتنامي لنظام إدارة التعلم؛ لتقديم المزيد من التغذية الراجعة التفصيلية. وفي ضوء الحاجة إلى هذه التحسينات المستمرة، ترى لجنة المراجعة أن هذه التوصية معالجة جزئيًّا.

توصية 3.3: *تقوية نظام التدقيق الداخلي، ووضع آلية لتقييم مدى فاعلية هذا النظام، واستخدام النتائج لتحسينه.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

عدلت جامعة المملكة من الإجراء الخاص بتدقيق التقييمات استجابة لتقرير المراجعة للعام 2015، الصادر عن هيئة جودة التعليم والتدريب، والذي أشار إلى أن عمليات التدقيق الداخلي لا تطبق بشكل كاف على الامتحانات القائمة على التصميم، كما اتضح كذلك في بعض المقررات الدراسية أن البنى والأوزان التقييمية ليست ملائمة. ووفقًا لتقرير التقدم والأدلة المقدمة، فإن امتحانات التصميم قد تم إدراجها ضمن عملية التدقيق القبلي الداخلي، وذلك منذ الفصل الدراسي الأول للعام الأكاديمي 2017–2018، وتشمل عملية التدقيق القبلي الداخلي للتقييم جميع المقررات الدراسية المقدمة، وجميع التعليمات الخاصة بالتصحيح وإعطاء الدرجات، كما تخضع للمراجعة حاليًا معايير التقييم المعدة؛ من أجل لجان التحكيم القبلي والنهائي، حيث تقوم بهذه المراجعة لجنة التعليم والتعلم والتقييم الخاصة بالكلية. فضلا عن ذلك، فإن نتائج عملية التدقيق القبلي للتقييم يتمُّ جمعها في تقرير واحد، ثم يناقش لاحقًا في مجلس الكلية؛ لإجراء المزيد من التحسينات. ويتم إجراء عملية التدقيق البعدي للتقييم من قبل لجنة التعليم والتعلم والتقييم التابعة للجامعة، والتي تراجع (15%) من كراسات الإجابة الخاصة بالطلبة. ولضمان فاعلية التدقيق البعدي الداخلي للتقييم، يطلب حاليًا من المدققين الخارجيين أن يقوموا بتدقيق العينات نفسها من أعمال الطلبة وكراسات الإجابات التي خضعت للتقييم الداخلي، ويعد هذا تدقيقًا مزدوجًا للتقييمات، على نحو ما ورد في تقرير التقدم. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم مكتب ضمان واعتماد الجودة بإجراء تدقيقٍ داخلي عند نهاية كل فصل دراسي لمتابعة تنفيذ إجراءات التقييم والتدقيق، ويطلب من قسم التصميم الداخلي تنفيذ توصياته.

وبشكل عام، ترى اللجنة أنَّ آليات إصدار التقارير والتدقيقات تتوافق مع المؤسسات الأخرى، فضلا عن اللجان ذات الصلة المسئولة عن التطوير المستمر. وأثناء الزيارة التتبعية، اتضح من الاجتماعات مع

أعضاء هيئة التدريس، سيطرتهم على عمليات التقييم والتدقيق؛ إلى حد ما نتيجة انتسابهم إلى اللجان مثل لجنة التعليم والتعلم والتقييم التابعة للجامعة. وترى لجنة المراجعة ضرورة تعزيز التقدم المحرز من خلال ورش العمل الخاصة بتنمية أعضاء هيئة التدريس، فضلا عن برنامج التهيئة. وينبغي على القسم أيضا الاستمرار في تقييم فاعلية الإجراء المعدل الخاص بتدقيق التقييمات، وتحسينه بشكل منتظم. وبناء على ما سبق، ترى لجنة المراجعة أن هذه التوصية معالجة جزئيًّا.

توصية 3.4: *إعادة النظر في قائمة المدققين الخارجيين، واتباع إجراء رسمي في اختيارهم.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

تواصل قسم التصميم الداخلي مع اثنين من المرشحين الدوليين، واثنين إقليميين، وآخرين محليين؛ سعيًا منه للحصول على موافقة مبدئية منهم؛ للعمل كمدققين خارجيين في برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي، كما أنه يتمُّ ضمَّ أعضاء هيئة التدريس الذين قبلوا العرض إلى قائمة المدققين الخارجيين، التي تخضع للمناقشة من قبل أعضاء هيئة التدريس في مجلس القسم، ثم يرفعها المجلس إلى العميد لاعتمادها. وأثناء الاجتماع مع المدققين، أكدوا أنَّ لديهم اتفاقًا مبدئيًّا مع جامعة المملكة، ولكن دون إبرام عقد بينهما. وقد قدمت إلى اللجنة أدلة تفيد بوجود مراسلات (مفعلة عبر البريد الإلكتروني) مع مدققين خارجيين، إلى جانب السير الذاتية الخاصة بالمدققين الخارجيين الدوليين من كبار الأساتذة، وهناك أيضا الوثائق التي تؤكد أن أعضاء هيئة التدريس في القسم يشاركون بشكل جماعي في إدارة عملية اختيار المدققين بشكل رسمي؛ من أجل تعيينهم، بالإضافة إلى وجود عينات من تقارير المدققين الخارجيين توضح نشاطهم في تقديم تغذية راجعة يستفيد منها البرنامج. وتلقي التعليقات من قِبَلِ المدققين الخارجيين الضوء على الحاجة إلى الربط بشكل أوضح بين الكتب الموصي بها، وكيفية الاستفادة منها في التدريس. وتضم هذه الوثيقة أيضا المشورة التي حصل عليها البرنامج من المدققين الخارجيين، وهي عبارة عن مصفوفة تتيح إجراء مقارنة واضحة، وتحدد خطة عمل لتنفيذها.

وبينما تقر اللجنة أن القسم يتبع حاليا الإجراء الرسمي في اختيار المدققين الخارجيين، ترى اللجنة أن هذا الإجراء يحتاج إلى تعديله؛ لضمان أن المدققين يوافقون على تحديد فترة تعاقد طويلة نسبيًّا؛ لتتوافق بشكل أكبر مع برامج التصميم الداخلي الأخرى، ولتجنب المخاطر المرتبطة بالتغيير المستمر للمدققين، والذي يمكن أن يحدثَ تناقضًا أو تضاربًا في المشورة المقدمة بشأن تغييرات البرنامج. علاوة على ذلك، علمت

اللجنة – أثناء الاجتماع – مع المدققين أنهم ليس لديهم دراية بكيفية تنفيذ إرشاداتهم على أرض الواقع. ومن ثم، تقترح لجنة المراجعة أيضا أن تقوم الكلية بإبلاغ المدققين عن كيفية تنفيذها لهذه الإرشادات. وبناء على ما سبق، ترى لجنة المراجعة أن هذه التوصية معالجة كليًّا.

توصية 3.5: *تعديل إجراءات تدقيق مقررات التصميم؛ لتتطلبَ تدقيقًا خارجيًّا مستقلا لكل التقييمات التي يقررها محكمو التصميم.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

قامت لجنة التعليم والتعلم والتقييم التابعة للكلية بتعديل الإجراءات الخاصة بلجنة تحكيم مشروعات التصميم؛ لتشمل استقلالية التصحيح من قِبَلِ محكمين داخليين وخارجيين على السواء، فضلا عن علامة "التحقق من الرسومات" التي يمنحها عضو هيئة التدريس. ووفقًا لتقرير التقدم، فإن الإجراءات المعدلة تم الموافقة عليها من قبل لجنة مراجعة الإجراءات والسياسات في الجامعة، كما تم إضافتها في قسم منفصل يضم الإجراء الخاص بتقييمات الجامعة، بالإضافة إلى إدراج مقررات التصميم ضمن عملية التدقيق الداخلي البعدي للتصميم. ووفقا لتقرير التقدم، فإن المدققين الخارجيين يتحققون من حوالي (25%) من المقررات الدراسية المقدمة في كل عام أكاديمي، وذلك منذ العام 2016–2017، حيث يتم إرسال (4–5) مقررات في كل فصل دراسي؛ لتخضع للتدقيق الخارجي البعدي للتقييم. وقد اشتملت ملفات المقررات الدراسية التي أرسلت على مواصفات المقرر الدراسي، والربط بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وعينات من أعمال الطلبة التي تم تسليمها، واستمارات التقييم التي قامت لجنة التحكيم بملئها، والبنية الخاصة بتقسيم الدرجة النهائية. وقد نوقشت تقارير التقييم الخاصة بالمدققين الخارجيين في مجلس الكلية، وتم إعداد خطة عمل / تحسين؛ لمعالجة تعليقاتهم التي تشير إلى حاجة بعض الجوانب إلى التحسين، مثل مراعاة المستخدمين من ذوي الاحتياجات الخاصة، والاهتمام بالتصميم السياقي، والإشارة إلى الخامات المستخدمة في المشروعات. كما طلبت لجنة التعليم والتعلم والتقييم محكمين للتصميم؛ للمشاركة في التدقيق الخارجي لعينة من أعمال الطلبة، وعمليات التصحيح والتصديق، والتي تم الموافقة على طلبها من قبل لجنة مراجعة الإجراءات والسياسات في الجامعة. وفي ضوء الأدلة المقدمة، ترى لجنة المراجعة أن هذه التوصية معالجة كليًّا.

توصية 3.6: *تعديل طريقة تقديم مقررها الخاص بمشروعات التخرج النهائية، وآليات التقييم الخاصة بها؛ لضمان أن مستوى إنجازات الخريجين في هذه المشروعات ملائم لنوع ومستوى البرنامج.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

قام القسم بتعديل طريقة تقديم المقرر الدراسي الخاص بمشروعات التخرج، وآليات تقييمه؛ لمعالجة التوصيات الواردة في تقرير المراجعة الخاص بهيئة جودة التعليم والتدريب للعام 2015، والاقتراحات التي قدمت من قبل الممتحنين الخارجيين، ومحكمي مشروع التخرج. وقد وضعت لجنة التعليم والتعلم والتقييم قائمة تدقيق تشمل الحد الأدنى من متطلبات مشروعات التخرج الخاصة بالطلبة؛ للتأكد من أنهم يعدون وثيقة شاملة، ويقدمونها كمشروع للتخرج، بحيث تتضمن تفصيلا واضحا لعملية التصميم. ووفقًا لتقرير التقدم، فإن مخرجات التعلم والأهداف العامة لمقرر مشروع التخرج قد تم تعديلها؛ لإدماج مختلف جوانب التصميم التي تشمل المعرفة والفهم، مهارات الموضوعات الخاصة، والمهارات الفكرية، التي من المتوقع أن يتم توضيحها من خلال المقرر الدراسي. علاوة على ذلك، قامت لجنة التعليم والتعلم والتقييم بوضع الأدلة الإرشادية الشاملة لمشروع التخرج، والتي تشمل أهداف مشروع التخرج، والإجراءات العامة، ومراحل تسليم المشروع، والحد الأدنى من متطلباته، ومعايير التقييم المفصلة، والتوجيهات الأخلاقية. بالإضافة إلى التعليمات المخصصة لكل تقييم من تقييمات التحكيم القبلي والبعدي للمشروعات، والتي وضعت بناء على مخرجات التعلم المعدلة.

وتلاحظ اللجنة التعديلات الرئيسة التي أُدْخِلتْ حاليًا، وتقر بأن هذه التعديلات تحتاج إلى وقت حتى يظهر أثرُها في جودة المادة المنتجة. وترى لجنة المراجعة أنه في حالة معالجة التحديات التي تواجه عملية تعيين أعضاء هيئة التدريس، التي ألقي الضوء عليها سابقًا، فإن هذه التحسينات التمهيدية للجودة سوف تنبثق بشكل أكثر كمالا بمجرد توفير الوقت الكافي لتطبيقها بصورة كاملة. فضلا عن ذلك، تلاحظ لجنة المراجعة محدودية المراجع التي يستخدمها الطلبة في الأعمال التحريرية لمشروعاتهم. ولذا، تحث لجنة المراجعة أعضاءَ هيئة التدريس على مواصلة التحسينات في هذا الجانب. ومواصلة الالتزام بالجمع بين النظرية والتطبيق، كما توصي بشدة على تشجيع الطلبة على تطوير / إظهار التفكير النقدي؛ من أجل تحسين النتاج البصري والنصي للطلبة تحسينًا واضحًا. وفي ضوء هذه التحسينات المستمرة، ترى لجنة المراجعة أن هذه التوصية معالجة جزئيًّا.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي في جامعة المملكة للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر ديسمبر 2015، تحت المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 4.1: *مراجعة خطط التحسين الخاصة بالكلية، وتلك المتعلقة ببرنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي؛ من أجل تحليلها / تفصيلها، وتقييمها، وتنفيذها.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

استجابة لهذه التوصية، راجعت الكلية خطة التحسين؛ لإدراج ثلاثة أعمدة جديدة بها، تتضمن ملاحظات مكتب ضمان واعتماد الجودة، وتوضح ما إذا كانت الإجراءات المقترحة محققة كليًّا، أم جزئيًّا، أم غيرَ محققة. ويقدم تقرير التقدم وصفًا تفصيليًّا لعملية المراجعة السنوية للبرنامج، وأهميتها في تأكيد المعايير الأكاديمية للبرنامج وجودة التعلم. ووفقًا لسياسة جامعة المملكة الخاصة بقياس الأداء وفاعليته، يعد رئيس القسم هو المسئول عن إعداد تقرير المراجعة السنوية للبرنامج وخطة التحسين، وذلك بمعالجة جميع الجوانب التي تم تغطيتها في نموذج المراجعة السنوية للبرنامج. وتشمل هذه الجوانب المقررات الدراسية للطلبة، وتقييم أعضاء هيئة التدريس، ونتائج استطلاعات الرأي الخاصة بقياس رضا الطلبة تجاه تنظيم البرنامج وإدارته، والتقارير التي توضح مدى إنجاز مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج وللمقررات الدراسية، والتقارير السنوية الخاصة بتحليل دفعات الطلبة، وتعليقات المدققين الخارجيين. وتقوم لجنة تطوير ومراجعة البرامج التابعة للكلية بمراجعة خطط التحسين، كما تقوم لجنة ضمان الجودة في الكلية بالتعاون مع مكتب ضمان واعتماد الجودة لمراقبة تنفيذ خطة التحسين ومراجعتها من خلال عمليات التدقيق الداخلي التي تتم بصفة دورية. وتشمل الأدلة المقدمة التقرير السنوي لمراجعة البرنامج 2016–2017، وخطة التحسين الخاصة ببرنامج التصميم الداخلي 2016–2017، ومحاضر اجتماعات كل من لجنة ضمان واعتماد الجودة التابعة للكلية 31 أكتوبر 2017، ومكتب ضمان واعتماد الجودة 26 سبتمبر 2017، ولجنة ضمان الجودة التابعة للجامعة 22 أكتوبر 2017. وعلى الرغم من ذلك، تلاحظ لجنة المراجعة أن النموذج المقدم لخطة التحسين لا يحتوي على مؤشرات أداء رئيسة وواضحة؛ يمكن قياسها ليتم على أساسها التقييم، أو مواعيد مستهدفة

– كما في بعض الحالات. وأيضا، فإنَّ الملاحظات التي أبداها مكتب ضمان واعتماد الجودة تعد محدودة للغاية، ولا تقدم تحليلا مفصلا. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة أنَّ العديد من الإجراءات المقترحة قد تم تنفيذها في التاريخ المتوقع لإتمامها، كما أن مستوى التقدم المتحقق داخل خطة العمل ينعكس من خلال الأدلة المقدمة من رئيس القسم، وتستمر الدورة لحين الانتهاء من تنفيذ خطة العمل. وبشكل عام، ترى لجنة المراجعة أن خطة التنفيذ تتطلب المزيد من التنقيح لمعالجة التوصية معالجة كلية. ومن ثم، ترى لجنة المراجعة أن هذه التوصية معالجة جزئيًا.

توصية 4.2: *تطوير آلية للاستفادة من نتائج استطلاعات الأطراف ذات العلاقة في تحسين البرنامج ومخرجاته.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يذكر تقرير التقدم أنه، طبقا (للمادة: 5.1.2) من سياسة اعتماد وتحسين الجودة، يستند نظام جامعة المملكة، وعملياتها إلى الأدلة المتضمنة للنتائج والتغذية الراجعة من مختلف الجهات ذات العلاقة، وهم (الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والخريجون، وأرباب الأعمال، والمقيمون الخارجيون، ومجلس استشارات الصناعة)، وتقدم هذه الأدلة قاعدة للتحليلات والاستنتاجات التي تصاغ على أساسها التحسينات في جميع برامج الجامعة، ومقرراتها، وأنشطتها. و(المادة: 5.8) من السياسة نفسها تؤكد وتضمن السعي؛ للحصول على التغذية الراجعة من جميع الجهات ذات العلاقة، وبشكل دوري، حول البرامج الأكاديمية، وتضمن التفاعل الإيجابي تجاه توقعاتهم. وبالمثل، تدعم هذا الأمر سياسة الجامعة الخاصة بقياس الأداء وفاعليته، حيث تقدم الجامعة من خلال وحدة القياس المؤسسي مجموعة من التحليلات الدورية لمختلف استطلاعات الأطراف ذات الصلة بالكليات، والأقسام، ومكاتب الإدارة / الدعم. وتضم هذه الاستطلاعات، الاستطلاع السنوي لقياس رضا الطلبة، والاستطلاع النصف سنوي؛ لقياس رضا الخريجين، واستطلاعات السوق / أرباب الأعمال التي تنفذ كل ثلاث سنوات.

وقد وافق مجلس الكلية في نوفمبر 2017، على الإجراء الخاص بقياس مستوى وفاعلية الأداء. وتشتمل الأدلة المقدمة على تقرير وحدة القياس المؤسسي للعام 2016–2017، والذي يضم نتائج جميع استطلاعات الجهات ذات العلاقة في تقرير واحد متكامل، يستخدم كأحد المدخلات الرئيسة في الدورة السنوية لمراجعة البرنامج، وخطة التحسين، وكذلك في المراجعات الدورية. كما قدمت إلى اللجنة عينات

من محاضر الاجتماعات ذات الصلة. وترى اللجنة أن تنفيذ هذا الإجراء مازال في مرحلة مبكرة، وتحث الكليةَ على ضمان التنفيذ المنهجي له. وفي ضوء ما سبق، ترى اللجنة أن هذه التوصية معالجة جزئيًّا.

توصية 4.3: ***استشراف حاجات سوق العمل بصورة رسمية، وإجراء هذه العملية بصورة جدية تدرك الفرص والتطورات المحلية، والإقليمية، والدولية.***

الحُكم: غير مُعالجة

لاستشراف حاجات سوق العمل، عدلت جامعة المملكة من سياسة وإجراء قياس مستوى وفاعلية الأداء؛ لتشمل الأحكام الخاصة بعمل استطلاعات رأي مخصصة لأرباب الأعمال. ووفقًا للسياسة والإجراء المعدلين، فإنَّ استطلاع الرأي المخصص لأرباب الأعمال الحاليين تجاه برنامج التصميم الداخلي، تمَّ وضعه من قبل أعضاء هيئة التدريس؛ لتقييم مستوى رضا أرباب الأعمال تجاه المهارات التي اكتسبها خريجو برنامج التصميم الداخلي التابع لجامعة المملكة، ومستوى كفاءاتهم. كما وضعوا أيضا استبانات لأرباب الأعمال المحتملين، وهو ما أكدته المقابلات مع الإدارة العليا على مستوى الكلية والمؤسسة؛ لجمع المعلومات من الشركات المحلية، والإقليمية، والدولية حول توقعاتهم بشأن مستوى كفاءة خريجي برنامج التصميم الداخلي التابع لجامعة المملكة. وتحتوي الأدلة المقدمة على نماذج فارغة من استطلاعات أرباب الأعمال الحاليين، وكذلك من استبانات أرباب الأعمال المحتملين. وقد اتضح للجنة المراجعة أثناء الزيارة التتبعية أن جامعة المملكة تعاقدت مؤخرًا مع شركة خاصة لإجراء الاستطلاعات وتحليل النتائج، حيث كانت تحليلات النتائج الخاصة باستطلاعات آراء أرباب الأعمال القائمين والمحتملين تجاه خريجي برنامجي (البكالوريوس في التصميم الداخلي، وبكالوريوس العلوم في الهندسة المعمارية) المقدمين من قبل كلية التصميم والهندسة المعمارية، مدرجة في تقرير واحد متكامل. وترى اللجنة أنه ينبغي تحليل نتائج كل استطلاع من هذين الاستطلاعين بشكل منفصل، ولكل برنامج على حدة. وقد قدمت الشركة إلى الجامعة أيضا تقرير البحث الاستكشافي الذي تم توزيعه على العميد ورؤساء الأقسام، ويعد هذا التقرير غير مكتمل، كما أنه لا يقدم معلومات كافية يمكن للتوصيات التعويل عليها، فهو يحدد فقط التوسعات المتوقعة في قطاع الإنشاءات في المستقبل القريب، والتي تتطلب زيادة في عدد الخريجين المؤهلين على مستوى المنطقة. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تعديل الآلية المستخدمة لاستشراف حاجات سوق العمل؛ لضمان الحصول على ردود أكثر جدية وذات صلة، وتخص كل برنامج على حدة. ولذا، ترى لجنة

المراجعة أن نقاط الضعف المتعلقة بهذه التوصية مازالت قائمة، ومن ثم، ترى أن هذه التوصية غير معالجة.

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقدُّم الذي أعدته المؤسسة، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة التتبعية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *إجراء الزيارة التتبعية لمراجعة البرامج الأكاديمية*، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

حقق برنامج البكالوريوس في التصميم الداخلي، والذي تطرحه كلية الهندسة المعمارية والتصميم، جامعة المملكة، "تقدم ملائم".

ملحق1: الحُكم الخاص بكل توصية

الحُكم	المعيار
معالجة كليًّا	لقد أظهرت المؤسسة تقدماً ملحوظاً في معالجة التوصية، وقد تمخضت الإجراءات التي قام بها فريق البرنامج عن تحسينات هامة في الجانب الذي تم تشخيصه، وبالنتيجة، ساهمت في استيفاء متطلبات المؤشر.
معالجة جزئيًّا	قامت المؤسسة بإجراءات إيجابية لمعالجة التوصية. وهناك أدلة على أن هذه الخطوات قد أدت إلى التحسينات، وأن هذه التحسينات مستدامة. والإجراءات المتخذة إيجابية، ولكنها ذات أثر محدود على قدرة البرنامج على استيفاء متطلبات المؤشر.
غير معالجة	لم تتخذ المؤسسة الإجراءات المناسبة لمعالجة التوصية و/ أو أن الإجراءات المتخذة ذات أثر قليل أو ليس لها أثر على جودة تقديم البرنامج والمعايير الأكاديمية. ولاتزال نقطة الضعف موجودة فيما يتعلق بهذا التوصية.

ملحق 2: الحُكم الإجمالي

الحُكم الإجمالي	المعيار
تقدمٌ جيد	لقد قامت المؤسسة بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة بشكلٍ كامل، وتشمل هذه التوصيات ذات التأثير الأكبر على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وما تبقى من التوصيات معالج بشكلٍ جزئي. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم ملائم	قامت المؤسسة جزئيًّا على الأقل بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة بما فيها تلك التوصيات التي لها تأثير كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وهناك عدد من التوصيات التي تمت معالجتها بشكلٍ كامل، وهناك أدلة على أن المؤسسة يمكن أن تحافظ على التقدُّم المتحقق. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم غير ملائم	لقد حققت المؤسسة القليل من التقدُّم أو لم تحقق تقدماً في معالجة عدد مهم من التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة، لاسيما تلك التوصيات التي لها أثر كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. **هناك حاجة للقيام بزيارة تتبعية ثانية،** في حال كانت هذه الزيارة التتبعية الأولى للبرنامج.